The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol. 9,N.4, P P. 199-227
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية
المجلد 9، العدد 4، 2017 ص ص 199-227

Effect fiscal policy in dealing the unemployment phenomenon in the Iraqi Economy for the period (1990-2015)

(*) أثر السياسة المالية في معالجة ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراق للمدة (1990-2015)

(**) ختام حاتم الجبوري
(***) عبد الخالق دبي الجبوري

Abstract

The relationship between monetary policy and unemployment of topics thoudy great interest in the financial and economic study has taken different dimensions and forms of where he addressed the the subject in this paper we used several financial indicators in order to evaluate the relationship between fiscal policy and unemployment rates.

We feel that the political finance a significant impact on the unemployment rate in Iraq, along with the dominance of current spending in the terms of public spending as well as the dominance of the oil revenues on the side of public revenues as well as a decline in tax revenue due to tax evasion and the weakness of the hard ware in the collection of taxes.

(*) بحث مستل .
(**) طالبة ماجستير / جامعة بابل / كلية الادارة والاقتصاد - قسم الادارة الصناعية.
(***) كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة بابل.

المستخلص :-

تعدّ العلاقة بين السياسة المالية والبطالة من الموضوعات التي تحظى باهتمام كبير في الدراسات الحديثة، وقد أخذت أبعاداً وأشكالاً مختلفة، وفي هذا البحث أعتمدناعدة مؤشرات مالية من أجل تقييم العلاقة بين السياسة المالية ومعدلات البطالة.

وثبت بأن السياسة الماليه تأثير متباين في معدلات البطالة في العراق، الى جانب هيمنة الانفاق الجاري فيما يخص الانفاق العام، وكذلك هيمنة الايراد النفطي في جانب الايرادات العامة، وتراجع الايرادات الضريبية بسبب التهرب الضريبيي وضعف الاجهزة الضريبية في جمع الضرائب.

المقدمة :-

تؤدي السياسة المالية دوراً كبيراً في النشاط الاقتصادي لأي بلد لما لها من علاقات تشابكية مع السياسات الاقتصادية الأخرى، وقد أخذ مفهوم السياسة المالية بالتطور تبعاً لمراحل التطور الاقتصادي والفكري وما لحق به من تطور لدورها في النشاط الاقتصادي، بدءاً من مرحلته الحيادية في الفكر الكلاسيكي والذي امتاز بتوازن الموازنة وعدم حصول أي اختلال فيها، ثم الى مرحلته التدخلية في الفكر الكينزي والذي اخرج السياسة المالية العامة من حالة الحياد وأصبح لها دور كبير في تحفيز الطلب عن طريق قيام الدولة بزيادة الأنفاق الحكومي مما أفضى الى حصول اختلال في موازنة الدولة في الأجل القصير، ثم تطور دور ومفهوم السياسة المالية في مرحلة التخطيط المركزي في الفكر الاشتراكي الذي اتخذها أسلوباً لإدارته وكانت المالية العامة جزءاً لا يتجزء من الخطة المركزية وصولاً الى الفكر المعاصر الذي أعتبر ان زيادة الأنفاق الحكومي المرتبط بزيادة الضرائب تقييداً للحرية الفردية ودعى الى تخفيض هذا الأنفاق، ونتيجة لتوسع وظائف الدولة فقد تبع ذلك اتساعاً لدور السياسة المالية وإدارتها اذ لم يقتصر دور الايرادات العامة على تغطية النفقات العامة وأنما اصبحت أداة مهمة من الأدوات التي لها تأثير واضح في النشاط الاقتصادي اضافة الى دور النفقات العامة والايرادات العامة في حل مشكلة ظاهرة البطالة.

<u>مشكلة البحث</u>

تنبع مشكلة البحث من التساؤل الذي يقول: هل إن السياسة المالية هي احدى الاليات التي يمكن استخدامها في تخفيض معدلات البطالة عندما يتم استخدامها بشكل امثل وفعال؟ ام هل إن عدم استخدام هذه السياسة

بشكل امثل في العراق تمخض عنه تباين وتراجع في اداء السياسة المالية من اجل التقليل من معدلات البطالة؟

أهمية البحث

يتعرض العراق الى تدهور في جانب السياسة المالية لذلك يتوجب على متخذ القرار الاخذ بنظر الاعتبار الترابط بين السياسة المالية وظاهرة البطالة عند وضع السياسات الاقتصادية للتقليل من الاثار السلبية التي تولدها هذه السياسة على هذه الظاهره.

هدف البحث

يسعى البحث الى تحقيق الا تي:

- بيان مفهوم السياسة المالية وظاهرة البطالة.
- دراسة العوامل المحددة للسياسة المالية والبطالة وتوضيح اهم نظرياتهما.
- قياس وتحديد أتجاه العلاقة الدالية بين السياسة المالية والبطالة في العراق.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها: أن للسياسة المالية أثر على مدلات البطالة تبعاً للسياسات الاقتصادية المعتمدة في البلد.

منهجية البحث

يعتمد البحث طريقة المزج بين المنهجين الوصفي التحليلي العام والمنهج القياسي بأستعمال وذلك باستعمال الأدوات القياسية في التقدير وبالاعتماد على مجموعة من المصادر العلمية والبيانات الصادرة من الجهات ذات العلاقة وكذلك على مجموعة من المواقع الالكترونية الموثوقة.

حدود البحث

الحدود المكانية: شمل البحث الاقتصاد العراقي ككل باعتبار أن الظاهرة المدروسة هي ظاهرة اقتصاديه كلية.

الحدود الزمانية: حددت مدة البحث ما بين (1990-2015) بوصفها سلسلة زمنية، تغطي خمسة وعشرين عاماً وهي مدة مناسبة لأغراض الوصف والتحليل وذلك بسبب التفاوت الكبير في أنظمة السياسة المالية المتبعة من قبل الدولة إذ إن المتغيرات المدروسة (الانفاق العام، والايراد العام، ومعدلات البطالة) هي متغيرات طويلة الامد.

هيكلية البحث

ولغرض الوصول الى هدف البحث والتحقق من صحة الفرضية الموضوعة فقد قسم البحث الى ثلاثة مباحث وكالأتي:

- المبحث الاول: الاطار النظري للسياسة المالية وظاهرة البطالة.

❖ المبحث الثاني: واقع السياسة المالية وظاهرة البطالة في العراق للمدة(1990-2015).
❖ المبحث الثالث: أثر السياسة المالية في مشكلة البطالة.

المبحث الاول

السياسة المالية وظاهرة البطالة

(أطار نظري ومفاهيم أساسية)

أولاً / السياسة المالية : وتتضمن مناقشة المواضيع الأتية:

1- مفهوم السياسة المالية:

اشتق مصطلح السياسة المالية من الكلمة الفرنسية (Fisc) وتعني حافظة النقود والخزانة، ويراد بالسياسة المالية بمعناها الاصلي كل من (المالية العامة وميزانية الدولة)[1] .

وعرفها الاقتصادي المعروف (Bach) على انها (اداة لاستخدام كل من الضرائب والانفاق الحكومي اضافة الى القروض بهدف التأثير على الطلب الكلي وذلك حسب ظروف البلد الاقتصادية، اضافة الى دورها في تحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة والتقليل من معدلات البطالة من خلال الية اعادة توزيع الدخل)[2].

2- أدوات السياسة المالية وتضمنت:

أ- الأدوات المباشرة Direct Tools

وتسمى ايضاً بالأدوات التقديرية للسياسة المالية وهي سياسة تغير بها الحكومة من البرامج الانفاقية والمعدلات الضريبية وذلك عن طريق تنفيذ التشريعات الجديدة التي تتم في هذا الصدد ومن اهم الادوات الرئيسة لها (برامج الاشغال العامة، ومشاريع التوظف العامة، والتغيير في المعدلات الضريبية)[3]، ومن أهم الادوات المباشرة للسياسة المالية ما يأتي:-

أولاً / الانفاق العامPublic Expenditure:- تستخدم النفقات العامة لغرض تحقيق الاستقرار الاقتصادي فاذا كان الاقتصاد يمر

1- رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، بلا طبعة، عمان، دار أمنة للنشر والتوزيع، 2013، ص65.

2 - Bach .GI .Making Monetary.&Fiscal Policy brooking(Washing.Dc.1971. P.50

3- بول أ.ساموبلسون، ويليام . د نوردهاوس، ترجمة هشام عبد الله، الاقتصاد، الطبعة الخامسة عشر، عمان، الدار الاهلية للنشر والتوزيع، 2001، ص656.

بمرحلة الركود تلجأ الدولة الى زيادة انفاقها الجاري والاستثماري الذي بدورة يؤدي الى زيادة الطلب على السلع والخدمات ومن ثم سيزداد الطلب الكلي، مما يدفع عجلة الاقتصاد الى الامام والتخلص من مشكلة الركود الاقتصادي والعكس هو الصحيح عندما يمر الاقتصاد بمرحلة التضخم[4].

ثانياً / الضرائب Tax:- تعتبر الضرائب من اهم الادوات المستخدمة في السياسة المالية وهي المسؤولة عن زيادة أو تقليل مستوى الانفاق الكلي في الاقتصاد، فمثلاً في حالة وجود ركود اقتصادي فان الحكومة تقوم بتخفيض حجم الضرائب او حتى الغاء بعض الضرائب عن بعض السلع والخدمات، مما يؤدي الى زيادة حجم الدخل المتاح للأنفاق والذي بدوره يؤدي الى زيادة الطلب الكلي والحد من مشكلة الركود الاقتصادي[5].

ثالثاً / الموازنة العامة Public Budget:- تعد الموازنة العامة اداة تستخدمها الدولة للتعبير عن ارادة مواطنيها وهي عبارة عن تقدير الايرادات والنفقات العامة عن مدة مستقبلية غالباً ما تكون سنة، وبعد تعدد مسؤولية الدولة تحملت المالية العامة عبئ تحقيق الاهداف الاقتصادية ومنها الاستقرار الاقتصادي اذ يمكن القضاء على اخطار التضخم من خلال استخدام فائض الميزانية (الضرائب اكبر من النفقات) وكذلك يستخدم التمويل بالعجز في فترات الكساد اي ان الضرائب تكون اقل من النفقات من اجل رفع القوة الشرائية والحد من الاتجاهات الانكماشية، وبالتالي الحد من البطالة والركود الاقتصادي والكساد، وهنا تكون السياسة المالية سياسة توسعية[6].

رابعاً / الدين العام (الاقتراض) Public Debt :- من المعروف ان الدين العام يؤدي دوراً في التأثير على الوضع الاقتصادي العام كما أنه في الوقت نفسه وفي حالة وجود فائض في الاقتصاد فان حجمه ومقداره يكون له تأثير على الانشطة الاقتصادية[7].

4- محمد جاسم شهيد القريشي، أثر السياسة المالية في مؤشرات اداء سوق الاوراق المالية في العراق والامارات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بابل، كلية الادارة والاقتصاد، 2015 ، ص7.

5- سامر عبد الهادي وأخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى،عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2013، ص262

6- محمد خيري داود خنجر الصليخي، دور السياسة المالية في تحسين المناخ الاستثماري في القطاع السياحي في بلدان مختارة ، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء كلية الادارة والاقتصاد ،2013، ص24.

7 -http;//WWW tadawal .Net /forum /archive / index nhn ? T-11html

ب- الادوات غير المباشرة Indirect tools

تسمى هذه الادوات بالأدوات التقليدية بما لها من مميزات ذاتية في تحقيق الاستقرار بشكل ذاتي ومن هذه الادوات هي :

أولاً / إعانات البطالة Unemployment Benefit:- عندما ترتفع البطالة تتناقص حصيلة ضريبة تعويضات البطالة بسبب هبوط مستوى التوظف، وستتزايد المدفوعات لان الكثير من العمال يحصلون على المزايا التي تنص عليها هذه البرامج، وعلى العكس من ذلك عندما تكون معدلات البطالة منخفضة فان حصيلة الضرائب من البرامج ستتزايد لان معظم الأفراد يعملون، وستنخفض المدفوعات في صورة مزايا يحصلون عليها العاطلون بسبب انخفاض مستوى البطالة وعلى اساس ذلك فان هذا البرنامج يولد اثراً مرغوباً فيه على اتجاه الطلب الكلي دون تغير في السياسة المالية[8].

ثانياً / الضرائب التصاعدية Progressive Taxation:- يتزايد دخل المستهلك القابل التصرف فيه اثناء التوسع الاقتصادي اقل من التزايد في الدخل الكلي ويتحقق ذلك لأنه مع الدخول المرتفعة فان نظام الضرائب التصاعدية يدفع الكثير من الافراد الى الشرائح الضريبية الاعلى وعلى ذلك تتزايد حصيلة الضرائب نتيجة لارتفاع الدخل وكذلك ارتفاع معدلات الضرائب على الدخل الحدي، ومن جهة اخرى عند تناقص الدخل فان الكثير من الناس سيدفعون مبالغ ضريبية منخفضة وبالتالي فأنه يخفض ايرادات الحكومة من الضرائب ومع ذلك فانه عند حدوث التضخم في اثناء الكساد فان التأثير الطبيعي المضاد للدورة الاقتصادية على هيكل الضرائب التصاعدية يزول وقد تفرض الضريبة التصاعدية على قيمة المادة الخاضعة للضريبة فيزداد سعرها بقيمة المادة الخاضعة للضريبة وعندئذ تسمى بالضريبة التصاعدية[9].

3-<u>تطور مهام السياسة المالية في ظل النظريات الاقتصادية المختلفة وتضمنت:</u>

أولاً / السياسة المالية في ظل النظرية الكلاسيكية : انطلاقاً من فروض النظرية الكلاسيكية التي تقوم على (الحرية الاقتصادية،عدم تدخل الدولة، عدم وجود فائض في الانتاج، التوازن الاقتصادي) اي ان الطاقة الانتاجية مستخدمة بالكامل، وان الادخار والاستثمار يميلان

8- جيمس جوار تيني، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي (الاختيار العام والخاص)، بلا طبعة المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر، 1988، ص316.

9- هشام محمد صفوت العمري، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية، الجزء الاول، 1988، ص178.

الى التوازن من خلال سعر الفائدة على اساس ذلك يكون ايمان التقليدين (بمبدأ حيادية السياسة المالية) ورفض اللجوء الى عجز الموازنة، اذ اصبح الاساس توازن الموازنة بوصفها دليل على كفاءة الادارة المالية[10]، والسياسة المالية في ظل النظرية الكلاسيكية ينبغي ان تؤدي دوراً حيادياً بحيث لا تؤثر على النشاطات الاقتصادية، وبالصورة الذي ترتبط فيه بأداء الدور التقليدي للمالية العامة وبأضيق نطاق ممكن، وخاصة ان ممارسة الدولة لنشاطها المالي هو ممارسة استهلاكية وغير منتجة وان ممارستها لأي دور اقتصادي يقود الى التأثير سلباً على اداء النشاطات الاقتصادية، وبالذات الانتاجية منها ومن ثم لا يكون للسياسة المالية في اطار المالية التقليدية اي دور اقتصادي او اجتماعي[11]، ومن وجهة نظر المدرسة الكلاسيكية ان زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي سيؤدي الى اعاقة تكوين الادخار الخاص ومن ثم الاستثمار الخاص.

ثانياً / السياسة المالية في ظل النظرية الكينزية : قام كينز من خلال كتابه (النظرية العامة في الاستخدام والنقود والفائدة) بمهاجمة افكار التقليديين وبين ان الادخار والاستثمار يميلان الى التعادل من خلال التغيرات التي تحدث في الدخل، وشرط التوازن ليس بالضرورة ان يحدث عند مستوى التشغيل الكامل فحسب كما ادعى الكلاسيك لكن يحدث عند اي مستوى من مستويات العمالة والدخل وليس فقط عند مستوى التشغيل الكامل ويمكن للسياسة المالية ان تؤدي دوراً كبيراً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وان العبرة ليست بتوازن الاقتصاد القومي، واوضح كينز امكانية تحقق التوازن عند مستوى اكبر من التوظف الكامل على عكس الكلاسيك الذين يرون ان التوازن يحدث عند مستوى العمالة الكاملة وعند مستوى اكبر من التوازن تحدث الفجوات التضخمية التي يتطلب علاجها الى سياسة انكماشية اما اذا حدث التوازن عند اقل من مستوى التوظف الكامل ستظهر الفجوات الانكماشية التي يتطلب علاجها الى سياسة توسعية من خلال (تخفيض الضرائب وزيادة الانفاق الحكومي)[12]، لذا فان الفكر الكينزي يعطي دوراً كبير للطلب الفعال الذي يؤدي الى انعاش الاقتصاد لكنه يفترض

---

[10]-رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، مصدر سبق ذكرة، ص67.

[11]- فليح حسن خلف، المالية العامة، الطبعة الاولى، عمان – الأردن، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع،2008، ص337.

[12]- رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، مصدر سبق ذكرة، ص ص67-68.

وجود نقص في تشغيل الموارد واقتصاد اقل انفتاحاً على العالم الخارجي وخلاف ذلك يؤدي الى حدوث الفجوة التضخمية.

ثالثاً / السياسة المالية في ظل النظرية النقودية: في اواخر السبعينيات من القرن الماضي كانت لوجهة نظر النقوديين انتشار واسع لا سيما بعدما ساد الاعتقاد بان السياسة التي جاء بها كينز ادت الى تحقيق حالة الاستقرار الاقتصادي، لكن السياسة الكينزية قد تراجعت في احتواء التضخم الركودي، وان الملامح الفكرية للمدرسة النقودية قد بدأت تظهر في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، وجاءت الآراء النقودية لتتحدى اراء المدرسة الكينزية والمقصود هنا ان انصار المدرسة النقودية متمثلة (بميلتون فريدمان، كارل ماركس، ملتزر، ليدر، فيليب كاجان وغيرهم) لم ينجحوا في لفت انظار الاقتصاديين اليهم في عقد السبعينيات وخاصة في فترة بروز ظاهرة التضخم الركودي وفشل التحليل الكينزي في مواجهة هذه الظاهرة والتي تتناقض مع تصورات منحنى فيليبس، الذي يعتمد على دعم الفكر الكينزي من خلال تركيزه على المقايضة بين البطالة ومعدلات التضخم[13].

رابعاً / السياسة المالية في ظل نظرية التوقعات العقلانية : في خضم الجدل الدائر بين المدرستين النقودية والكينزية بشأن فاعلية السياستين المالية والنقدية ظهرت الى الوجود نظرية جديدة تقود الى استنتاجات جديدة في مضمار السياسات الاقتصادية الحكومية [14]، لمعالجة الظواهر الاقتصادية اطلق عليها (بالتوقعات الرشيدة) والتي تبناها مجموعة من الاقتصاديين امثال (روبرت لوكس، ثوماس سيرجنت) (Robert Lucas 'Thomas Sargent) في محاولة منهم للتوصل الى معرفة السبب في ان سياسة الكينزيين كانت ذات اداء ضعيف[15]، ويستند انصار هذه النظرية الى ان سلوك الوحدة الاقتصادية يتجدد من خلال تعظيم المنافع الى اقصى حد ممكن وتقليل الخسائر الى اقل حد ممكن وأكد اصحاب هذه النظرية ان امام كل وحدة اقتصادية كماً معيناً من المعلومات تمكن من يستخدمها بكفاءة

---

13 - فريق جياد مطر، تأثير السياسة المالية على المتغيرات النقدية في العراق، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة كلية الادارة والاقتصاد، 2012، ص39.

14- عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والاسواق المالية، الطبعة الاولى، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004، ص444

15- اسامة اسماعيل خليل، تقدير بعض متغيرات السياسة المالية في معدلات الفقر لعينة من البلدان النامية، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الموصل كلية الادارة والاقتصاد، 2012، ص20.

عالية في بناء توقعاته حول قراراته المستقبلية اضافة الى ذلك يعترفون بمرونة كل من الاسعار والاجور ووضوح السوق[16]، ومن الواضح ان هذه النظرية تقوم على اساس ان التوقعات تؤثر في سلوك جميع المشاركين في الاقتصاد ولها الاثر الهام في النشاط الاقتصادي انطلاقاً من امتلاكهم حوافز للتنبؤ بدقة العمل في النشاط الاقتصادي ومن امتلاكهم حوافز قوية للتنبؤ بدقة الاموال اذ ان رفاهيتهم الاقتصادية رهن بهذه القدرة ومن ثم سيحصلون على المعلومات ويستخدمونها بكفاءة[17].

خامساً/**السياسة المالية في ظل نظرية اقتصاديات جانب العرض:**

وتؤكد مدرسة اقتصاديي جانب العرض على دور السياسة المالية في انعاش النمو الاقتصادي وتعتمد تحليلاتهم على نظرية الاسعار الكلاسيكية المباشرة ووفقاً لاقتصاديي هذه النظرية فأن تغير الضريبة يؤثر على الاقتصاد وينتقل هذا التأثير على مكافأة عوامل الانتاج بعد اقتطاع الضريبة وليس تأثيره على تدفقات الدخل والانفاق، فمعدلات الضريبة تعتمد على الاسعار النسبية للسلع وبالتالي تؤثر على العرض من خلال اليد العاملة وراس المال وهذا ما يؤكده انصار هذه المدرسة لرفع قيمة المكافئات بعد اقتطاع الضريبة بالنسبة للأنشطة التنموية مثل العمل والادخار والاستثمار مقارنة بأوقات الفراغ ومن جانب اخر يتمثل الاستهلاك بتحليل التغير في الضريبة في معدل عائد العمل والادخار والاستثمار، وليس النظر الى تأثير التغير في الضريبة على الدخل المتاح للأنفاق فخفض الضرائب مثلاً عن العمل والفائدة وارباح الاسهم يؤثر بشكل فعال في زيادة الادخار والاستثمار والذي ينعكس بدوره بصورة ايجابية على العرض الكلي ومن ثم النشاط الاقتصادي[18].

---

[16]- للمزيد ينظر:

- جيمس جوارتيني، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي (الاختيار العام والخاص)، مصدر سبق ذكرة، ص ص463-467

[17]- مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي (السياسة والنظرية)، السعودية – الرياض، دار المريخ للنشر، 1988، ص341.

[18]- بول أ. ساموبلسون، ويليام نورد هاوس، الاقتصاد، ص ص647-648.

ثانياً: البطالة وتضمنت مناقشة المواضيع الآتية:

1- مفهوم البطالة

تعرف البطالة بصورة عامة (على أنها التعطل لجزء من قوة العمل في مجتمع ما يكون راغب وقادر على العمل ويمكن قياس معدل البطالة بالصيغة الاتية)[19]:-

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{اجمالي القوة العاملة}} * 100$$

2- **الأسباب المؤدية الى تفشي ظاهرة البطالةويتضمن:**

أ- **معدل نمو السكان:-** تتميز الدول النامية بنمو سكاني مرتفع مما يؤدي وباستمرار الى دخول أعداد جديدة من العاملين الى سوق العمل وبالتالي نشوء ظاهرة البطالة بسبب عدم توفر فرص عمل جديدة لهؤلاء الداخلين الجدد[20].

ب- **الأسباب السياسية:-** إن الأحداث والتطورات المتسارعة وحالة عدم الاستقرار التي تشهدها الدول وظهور الأزمات السياسية والامنية والعسكرية وتبديد الثروات عوامل أدت الى تفشي ظاهرة البطالة، حيث فشلت بعض الحكومات في صياغة برامج تنموية تكون قادرة من خلالها على خلق فرص عمل جديدة للأفراد، وايضا الهجرات غير الشرعية والقسرية التي تدفع بالأفراد، للبحث عن فرص عمل في الدول الاخرى[21].

ج - **غياب التنسيق بين مؤسسات التعليم وسوق العمل:-** ان عدم توافق مخرجات نظام التعليم مع ما يتطلبه سوق العمل من مدخلات تعليمية في ظل تطور النظم التكنولوجية والمعلوماتية، والاهتمام بالكم على حساب النوع ولد فجوة واضحة ما بين مخرجات نظام التعليم وسوق العمل وغالبا ما يتم ردم هذه الفجوة بالعمالة الأجنبية مما يجعل معظم من هم مؤهلون وراغبون وقادرون لايجدون عمل أي يكونون في حالة بطالة.

3- البطالة في ظل النظريات الاقتصادية وتضمنت:

أ- **البطالة في ظل النظرية الكلاسيكية :** نشأت المدرسة الكلاسيكية مواكبة لجملة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يعرفها العالم منذ الثلث الاخير من القرن

19- محمود حسين الوادي، واخرون، الاقتصاد، الكلي الطبعة الاولى، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة 2009، ص191.

20- غدير عبد القادر ناصر، تقلبات أسعار النفط وأثرها على الموازنة العامة في العراق، دبلوم عالي، جامعة البصرة،2016، ص14.

21- أياد عبد ألفتاح أنسور، المفاهيم والنظم الاقتصادية ألحديثة (التحليل الاقتصادي ألكلي والجزئي)، الطبعة الاولى، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع،2013، ص ص 313-314.

الثامن عشر والتي اصبحت تعرف منذ ذلك الحين بالثورة الصناعية اذ امتازت هذه الثورة بمكانه مهمه في تاريخ الرأسمالية وانتشارها كفكر ونمط للإنتاج ونقله من طبيعته التي يغلب عليها الطابع الحرفي الى الانتاج النمطي فهي بدأت بالظهور فكانت هذه المدرسة وليدة لآراء**(**أدم سمث**)** **(**Addam Smith**)** عام (1723- 1790) والمفكرين الذين واكبوه إذ ازدهرت أفكارهم خلال القرن التاسع عشر ومن أبرز روادها **(**ديفيد ريكاردوا) (David Ricardo) (1772-1823) (وجان باتست ساي) (gean Batist Say) (1767-1832) وغيرهم من رواد الفكر الكلاسيكي[22].

ب- **البطالة في ظل النظرية النيوكلاسيكية:** يعتبر النيوكلاسيك امتداد للفكر الكلاسيكي فهم يؤمنون بالتحليل الحدي وسيادة ظروف التوظف الكامل استناداً الى قانون ساي ويؤمن مؤيدوها بالحرية الاقتصادية وسيادة حالة الاستخدام الكامل واكدوا أن كل زيادة في عرض العمل ينتج عنها بطالة في سوق العمل، مما يؤدي الى انخفاض الأجر الحقيقي وزيادة الكمية المطلوبة من العمل تستوعب البطالة ويتحقق الاستخدام الكامل، كما يشير النيوكلاسيك الى مرونة الاسعار والأجور وبالتالي فأن العمالة الكاملة في سوق العمل تظمن العمالة الكاملة في سوق العمل، وان اي اختلال يصحح تلقائياً من خلال تغير الأجور وسرعان ما تختفي البطالة الاجبارية في ألأجل الطويل[23].

ج- البطالة في ظل النظرية الكينزية: إن الفكر النيوكلاسيكي لم يتمكن من معالجة الازمة الاقتصادية التي حدثت في بداية تسعينيات القرن الماضي والتي ادت الى زيادة الإنتاج وارتفاع معدلات البطالة مما أدى الى ظهور فكر جديد يؤمن بوجود البطالة متمثلاً بالنظرية الكينزية التي بناها (كينز) من خلال طروحاته لحل أزمة الكساد الكبير أذ لم يستطع نظام السوق والاسعار حل ظاهرة الكساد، مما أدى الى زعزعة الثقة بالنظرية الكلاسيكية لأنها عدت مشكلة البطالة على أنها مشكلة

---

[22]- عدنان ريسان حسين العسكري، البطالة في محافظة ذي قار (الواقع وفرص التشغيل) ،اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القادسية كلية الادارة والاقتصاد ، 2014 ، ص17.

[23]- سوزان علي مرزة الطائي، القطاع الخاص ودورة في حل مشكلة البطالة في دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء كلية الادارة والاقتصاد،2014 ،ص20.

مؤقتة وان اقتصاد السوق قادر على معالجتها بشكل تلقائي على عكس ما كان سائداً في الاقتصاد العالمي من ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض في معدلات الإنتاج والدخل وأصبحت بداية لأنهيار النظام الرأسمالي، وتؤكد النظرية الكينزية ان الوصول الى المستوى التوازني في سوق العمل يحصل عندما يتساوى عرض العمل مع الطلب علية عند اي مستوى من الاستخدام الكامل وهذا يعني وجود حالة من البطالة الاجبارية[24].

د- **البطالة في ظل النظرية النقودية:**ظهرت النظرية النقودية على أعقاب النظرية الكينزية في النصف الثاني من القرن العشرين وترتبط هذه النظرية بقوة مؤسسها الأقتصادي الأمريكي (ميلتون فريدمان) وسميت بذلك نسبة الى النظرية الكمية في النقود بعد تطويرها وما توصلت الية من أن للنقود دوراً حيوياً في النشاط الاقتصادي من خلال عرض النقد وتأثيره في الحياة الاقتصادية وقد أرجعت هذه المدرسة البطالة الدورية الى عوامل نقدية بحتة وأن علاجها يكمن في استخدام ادوات السياسة النقدية[25].

ح- **البطالة في ظل نظرية التوقعات العقلانية:** تعتبر التوقعات على جانب كبير من الأهمية في الاقتصاد الكلي ولكي يزداد الأمر وضوحاً فالمنشأة تستثمر في المعدات والمصانع الجديدة عندما ترتفع تكون مربحة وبالمثل يزيد القطاع العائلي من استهلاكه عندما يحقق زيادات في الدخول، ولكن مقادير هذه الزيادة يعتمد بدرجة كبيرة على ما أذا كانت الدخول الأعلى دائمة أم مؤقتة ولنظرية التوقعات العقلانية الرشيدة ثلاث تطبيقات هامة للاقتصاد الكلي منها[26].

أولاً- ان النماذج القياسية ليست ذات نفع كبير في تقويم السياسات البديلة.

ثانياً- السياسة المالية والنقدية المرنة لا يمكن أن تستخدم لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

---

[24]-أسيل حسين كاظم عامر السوداني، دور الزكاة في التصدي لظاهرتي الفقر والبطالة في العراق (دراسة تحليلية مقارنة)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد كلية الادارة والاقتصاد، 2010، ص ص102-103.

[25]-سوزان علي مرزة الطائي، القطاع الخاص ودورة في حل مشكلة البطالة في دول مختارة مع أشاره خاصة للعراق، مصدر سبق ذكرة، ص11.

[26]- مايكل أبد جمان، الاقتصاد الكلي، مصدر سبق ذكرة، ص ص338-339.

ثالثاً- لا توجد عملية تبادل ما بين التضخم والبطالة في الأجل القصير والتي أقرها فيليبس.

المبحث الثاني

(واقع السياسة المالية وظاهرة البطالة في العراق للمدة(1990-2015)

اولاً / النفقات العامة والانفاق الجاري والاستثماري في العراق للمدة (1990-2015)

المدة الاولى (1990-2002)

اتخذ الانفاق الحكومي في العراق مساراً متزايداً خلال مدة البحث باستثناء بعض السنوات التي امتازت بظروف استثنائية، اذ نلاحظ ان التغيرات في النفقات العامة كانت نتيجة مباشرة للظروف التي مرت بها الدولة العراقية من حروب وعقوبات دولية وما ترتب عليها من اثار سلبية، ويعد الانفاق الحكومي الاداة الاكثر اهمية في السياسة المالية في العراق وذلك بسبب الطبيعة الريعية للإيرادات العامة وكذلك استمرار الدور الاقتصادي للدولة ذات الطبيعة التدخلية في التأثير على النشاط الاقتصادي، ومن خلال استعراض طبيعة النفقات العامة والانفاق الجاري للمدة الاولى 1990-2002 اذ نلاحظ حدوث انخفاض في الانفاق العام والجاري والاستثماري إذ بلغ الانفاق العام عام 1990(3544) مليون دولار اما الانفاق الجاري والاستثماري قد بلغ هذا العام (2839) و(705) مليون دولار على التوالي، وكان سبب هذا الانخفاض يرجع الى وكان سبب هذا الانخفاض هو مامر به الاقتصاد العراقي خلال هذه الفترة من حروب وعقوبات إقتصادية، اما في عام 2002 بلغ كل من الانفاق العام والجاري والاستثماري (1287)و(901)و(386) مليون دولار على التوالي يلاحظ في هذا العام بدأ الارتفاع بسبب تحسن.

اما المدة الثانية (2003-2015)

اما بالنسبة للرحلة التي تبدأمن (2003-2015) ففي عام 2003 وما بعده نلاحظ ارتفاع الانفاق العام اذ بلغ (4769) مليون دولار وسبب هذا الارتفاع يعود الى التغيير الذي حدث في العراق وماحصل من تحول سياسي وأقتصادي وكذلك بسبب الزيادة الحاصلة في رواتب

الموظفين واعادة اعمار البنى التحتية وزيادة الانفاق العسكري[27]، أما بالنسبة للانفاق الجاري والاستثماري فقد حدث فيها ارتفاع عام 2003 بلغ على التوالي (3803) و (966) مليون دولار ويعود سبب ذلك الى تحول العراق الى مرحلة جديدة من الضروري ان يكون لها اثار واضحة في الاقتصاد الوطني بشكل عام والسياسة المالية بشكل خاص، وينعكس هذا على السياسة الانفاقية وتطور النفقات العامة التي ترتبط بتنمية العنصر البشري وانشاء البنى التحتية والاهتمام بالمواطنين عن طريق تقديم الخدمات لرفع المستوى المعاشي[28]، وفي عام 2015 بلغ كل من الانفاق العام والجاري والاستثماري (78368) و (11862) و (66506) مليون دولار على التوالي واهم ما يميز الفترة من (2003-2015) هو رفع العقوبات الاقتصادية وزيادة الطاقة الانتاجية للنفط العراقي وأرتفاع اسعار النفط واعتماد الموازنة بشكل اساس على الايرادات النفطية وهي بذلك تظهر لنا حقيقة الاقتصاد العراقي كاقتصاد ريعي، ويلاحظ إن الانفاق الجاري يفوق الانفاق الاستثماري وسبب ذلك الارتفاع هو الزيادة في تعويضات الموظفين والاعانات والمنح وان الزيادة في النفقات الاستثمارية كان لصالح القطاعات الأخرى[29]، وهذا مايوضحه الجدول الاتي:-

---

27- نبيل مهدي الجنابي، نماذج السياسات النقدية والمالية مع تقدير معادلة(st.louis) ، على الاقتصاد العراقي (2001- 2003)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، السنة الثامنة، جامعة الكوفة، العدد 22،ص61.

28- صباح صابر محمد خوشناو، الموازنة العامة في العراق (دراسة تحليلية مع اشارة الى اقليم كردستان العراق)، محافظتا اربيل ودهوك للمدة (1988- 2007) مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية،2012 ، ص89.

29- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والبحوث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2014، ص ص 71 -72 .

جدول (1)

الانفاق العام والجاري والاستثماري في العراق للمدة

(1990- 2015) (مليون دولار)

السنوات	الانفاق العام	الانفاق الجاري	الانفاق الاستثماري
1990	**3544**	**2839**	**705**
1991	**1749**	**1565**	**184**
1992	**1565**	**1232**	**333**
1993	**931**	**676**	**255**
1994	**435**	**374**	**61**
1995	**412**	**361**	**51**
1996	**464**	**433**	**31**
1997	**412**	**363**	**49**
1998	**568**	**509**	**59**
1999	**524**	**422**	**102**
2000	**776**	**597**	**179**
2001	**803**	**773**	**30**
2002	**1287**	**901**	**386**
2003	**4769**	**3803**	**966**
2004	**22104**	**21573**	**531**
2005	**439**	**260**	**179**
2006	**34551**	**26770**	**7781**
2007	**42362**	**30336**	**12026**
2008	**76851**	**51215**	**25636**
2009	**59597**	**46256**	**13341**
2010	**71382**	**51417**	**19965**
2011	**65850**	**50941**	**14909**
2012	**85272**	**61467**	**23805**
2013	**86748**	**58625**	**28123**
2014	**140151**	**84729**	**55422**
2015	**78368**	**11862**	**66506**

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر الاتية:

1- وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة، الحساب الختامي للسنوات(1978 –2002) وكذلك الحساب الختامي للسنوات (2008 – 2011).

2- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية، عدد خاص (2003).

3- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات سنوية (2003 – 2013).

4- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي العراقي، (2014).

*حسب من قبل الباحثة، مع تحويل المبالغ من الدينار العراقي الى الدولار الامريكي وبسعر الصرف الرسمي.

*سنة 2015 تقدير باستخدام الصيغة الاتية: $R = \left(n - 1\sqrt{\frac{xt}{xo}} - 1\right) * 100 * (xo + xo)$

إذ إن R = معدل النمو المركب ، Xt = قيمة المتغير في السنة الاخيرة ، XO = قيمة المتغير في السنة الأولى ، n = عدد السنوات.

*احتسب معدل النمو السنوي للانفاق العام = $\frac{\text{الانفاق العام في سنة المقارنة} - \text{الانفاق العام في سنة الأساس}}{\text{الانفاق العام في سنة الأساس}} \times 100$

ثانياً/ الايرادات الضريبية في العراق للمدة (1990-2015)

يعاني النظام الضريبي في العراق من قصور كبير في بنيته التشريعية بشكل عام والضريبية على وجه الخصوص التي ادت بدورها الى تخلف اداءه من الناحية المالية كمصدر مهم في تمويل الموازنة العامة التي اصبحت تمول بشكل كبير عن طريق العوائد النفطية اذ يتميز هذا النظام بكثرة التعديلات التي طرأت علية.

بالنظر الى بيانات الجدول (2) الذي يوضح الايرادات الضريبية ودورها في الايرادات العامة نلاحظ:

فيما يخص المدة الاولى(1990-2002)

يلاحظ انخفاض الايرادات الضريبية من عام(1990-2002) إذ يلاحظ ان الايرادات الضريبة في عام 1990(228.8) مليون دولار من الايرادات العـــــامة البالغة (2122.8) مليون دولار وأستمر الانخفاض في الايرادات الضريبة وهذا الانخفاض يعود ذلك الى الظروف الاقتصادية التي مر بها العراق وقيام الدولة بخفض الضرائب نتيجة توقف التبادل الخارجي وخفض بعض مكونات الضرائب كدعم للمواطن وتخفيض العبئ الضريبي الذي يتحمله نتيجة العقوبات الاقتصادية، اما في عام 2002 فقد ارتفعت حصيلة الضرائب لكن بنسبة طفيفة اذ بلغت الايرادات الضريبية (212.5) مليون دولار فيما بلغت الايرادات العامة(1007.2) مليون دولار.

أما بالنسبة للمدة من (2003 -2015)

يلاحظ في عام 2003 تراجعت حصيلة الضرائب عام 2003 لتصل(135.9) مليون دولار، وكان ذلك بسبب الحرب الاخيرة التي تعرض لها العراق وتدهور الوضع الامني وتدمير اغلب المؤسسات الحكومية الامر الذي تسبب في إعاقة عملية تحصيل الضرائب، هذا فضلاً عن تزايد الايرادات النفطية وهذه الزيادة قد قللت من اهمية

الايرادات الاخرى لاسيما الضريبية، ونتيجة لهذه الظروف التي مر بها العراق فقد بدأت السياسات الاقتصادية عامة والضريبية خاصة بالتأرجح تبعاً لتلك السياسات والقرارات، وكان للأحداث التي جرت بعد نيسان 2003 تحدياً امام السياسات الاقتصادية، وهي العمل على كيفية احلال التوازن وتثبيت حالة الاستقرار الاقتصادي، اذ أن الاقتصاد العراقي عانى ويعاني من تشوهات هيكلية في ظل ريعية كاملة واهمال لباقي الانشطة الاقتصادية[30]، وبالنسبة لعام 2015 قد ارتفعت الايرادات الضريبية عن العام السابق وكان مقدارها (5335) مليون دولار من الايرادات العامة البالغة(143712) مليون دولار ولم يتجه العراق الى تطوير مواردة الضريبية كما هو الحال في الدول المتقدمة التي تعتبر الضرائب المورد الاساسي في اقتصاداتها حيث بقيت الضرائب في العراق اداة غير فعالة ولم تستطع المساهمة في تحقيق التوازن الاقتصادي، وهذا الحال يعكس عدم اهتمام الحكومة في الايرادات الضريبية وسبل تحصيلها ناهيك عن تخلف الجهاز الضريبي وارتفاع نسبة السماحات للأغنياء والمتنفذين[31]، وهذا مايوضحة الجدول الاتي:-

30- حسين علي عبد الكرعاوي، تحليا واقع السياسة الضريبية في العراق وسبل النهوض بها، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الكوف، كلية الادارة والاقتصاد،2010، ص174.
31- التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراق، المديرية العامة للإحصاء والبحوث،2014، ص68.

شكل(2)

الايرادات الضريبية في العراق للمدة(1990-2015)

(مليون دولار)

السنوات	الايرادات العامة	الايرادات الضريبية
1990	**2122.8**	**228.8**
1991	**422.9**	**41.1**
1992	**240.3**	**27.4**
1993	**121.6**	**17.6**
1994	**56.0**	**7.5**
1995	**63.9**	**8.7**
1996	**152.1**	**25.4**
1997	**279.1**	**49.1**
1998	**321.3**	**79.7**
1999	**364.6**	**116.4**
2000	**587.1**	**170.1**
2001	**668.3**	**200.9**
2002	**1007.2**	**212.5**
2003	**1108.7**	**135.9**
2004	**22699.8**	**110.1**
2005	**27515.6**	**333.9**
2006	**33377.9**	**402.6**
2007	**43093.5**	**969.5**
2008	**67269.2**	**825.9**
2009	**47187.5**	**1078.7**
2010	**58618.1**	**1109.9**
2011	**92998**	**1177.3**
2012	**88098.9**	**1874.3**
2013	**92343.3**	**2335.2**
2014	**119760**	**2964**
2015	**143712**	**5335**

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر الاتية:-

1- البنك المركزي العراقي، المجموعة الاحصائية للبنك المركزي العراقي، عدد خاص، 2003.

2- البنك المركزي العراقي، نشرات سنوية (2003 – 2013).

3- البنك المركزي العراقي، المجموعة الاحصائية للبنك المركزي العراقي2014.

*حسب من قبل الباحثة، مع تحويل المبالغ من الدينار العراقي الى الدولار الامريكي وبسعر الصرف الرسمي.
* معدل النمو السنوي حسب باستخدام الصيغة السابقة.
*سنة 2015 تقدير باستخدام الصيغة السابقة.

ثالثاً / تطور معدلات البطالة في العراق للمدة (1990-2015)

ان مشكلة البطالة في الاقتصاد العراقي من المشاكل المركبة حيث تتداخل مسببات هذه المشكلة بين الاقتصاد والسياسة والاجتماع، فهي ظاهرة اقتصادية من حيث الاسباب والنتائج المباشرة الا انها سياسية واجتماعية ايضاً في جوانبها الاخرى غير المباشرة، من خلال نتائج مسح معدلات البطالة في العراق المبينة في الجدول (3) نلاحظ:

المدة الاولى (1990-2002)

ففي عام 1990 كان(8.5)%، وخلال هذه الفترة حدثت تغيرات كثيرة إذ دخل العراق حرب الخليج الثانية والعقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق الى تدمير مقومات الاقتصاد وتوقف معظم قطاعاته، فضلاً عن انخفاض مستلزمات الانتاج التي تستورد من الخارج بفعل العقوبات الاقتصادية الشاملة، وكذلك توقف تصدير النفط وبسبب تلك الظروف تراجعت حركة التشغيل[32]، وصولاً الى العام 2002 الذي بلغت فيها معدلات البطالة (27)% إذ لوحظ الارتفاع الكبير في معدلات البطالة ويعود سبب ذلك الى انخفاض الايرادات النفطية الذي ادى الى تعطيل حركة الاستثمار وتوقف الكثير من المشاريع بسبب عدم القدرة على توفير رؤوس اموال كافية للاستمرار بتوفير المشاريع الجاذبة للأيدي العاملة وبذلك تراجعت حركة التشغيل لتدفع بمشكلة البطالة الى التفاقم.

أما بالنسبة لمدة الثانية التي تبدأ من 2003-2015

وهي الفترة التي حصل بها التحول الكبير في العراق إذ ارتفعت معدلات البطالة في عام 2003 الى (28.1)% الا إن هذه البيانات البيانات كانت غير دقيقة ولا يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير في التحليل الاقتصادي قبل عام 2003 بسبب الظروف السياسية التي مر بها البلد وضعف الجهد الاحصائي، اما في عام 2015 تفاقمت معدلات البطالة الى اعلى مستوى وبلغت حينها (36.4) % وكان هذا الارتفاع بسبب انخفاض اسعار النفط مما ادى الى تدهور الاوضاع

[32]- سوزان علي مرزة الطائي، القطاع الخاص ودوره الاقتصادي في حل مشكلة البطالة في دول مختارة مع اشارة خاصة الى العراق ، مصدر سبق ذكرة، ص118.

الاقتصادية علماً ان وزارة التخطيط قامت بوضع خطة خمسية لتقليل معدلات البطالة الى (6) % الا انها لم تنجح بسبب تدهور الاوضاع الاقتصادية دخول الحكومة في مواجهات مع العصابات الارهابية التي ادت الى استنزاف الموارد بشكل كبير.

جدول (3)
تطور معدلات البطالة والسكان للمدة (1990- 2015)

السنوات	معدلات
1990	**8.54**
1991	**11**
1992	**13.1**
1993	**16**
1994	**18.7**
1995	**12.9**
1996	**13.9**
1997	**13.5**
1998	**17.4**
1999	**20.2**
2000	**26**
2001	**26.6**
2002	**27**
2003	**28.1**
2004	**26.8**
2005	**17.97**
2006	**17.50**
2007	**15.34**
2008	**15.8**
2009	**15**
2010	**14.5**
2011	**15.2**
2012	**15.1**
2013	**16**
2014	**28**
2015	**36.4**
معدل النمو المركب للبطالة	**0.3**

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر الاتية:

1-وزارة التخطيط والتعاون الانمائي, الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات, تقرير البنك المركزي العراقي لسنوات 2003-2004.

2- صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد2011.

3- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الاولوية في العراق، 2013.

4- صندوق النقد العربي، نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية 2000- 2009، العدد 31 ،2011.
5- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد2014.
* حسب من قبل الباحثة.
* معدل النمو السنوي حسب باستخدام الصيغة السابقة.
**احتسب معدل النمو السنوي المركب =

$$R = \left(n-1\sqrt{\frac{X_t}{X_o}} - 1 \right) \times 100$$

* سنة 2015 تقدير باستخدام الصيغة السابقة.

المبحث الثالث
(أثر السياسة المالية في مشكلة البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2015)

توصيف النموذج القياسي

أما فيما يخص المتغيرات التي سيتعرض اليها بحثنا في هذا المجال فأنها تطرقت الى مايأتي:-

1- **المتغير المعتمد (التابع) Dependent Variabl**:-أعتمد على معدل البطالة (UN) بوصفة متغيراً تابعاً.
2- **المتغيرات المستقلة: Independent Variables** وتفسر تلك المتغيرات الارتفاع أو الانخفاض في المتغير المعتمد خلال مدة البحث (1990-2015) وقد اشتملت على مجموعة من المتغيرات، ,منها الانفاق الاستثماري(IE) والانفاق الجاري(CE) والايراد الضريبي(TR).

تقدير النموذج بطريقة متجهات الانحدار الذاتي(VAR)

يستفاد من نموذج (VAR) في وصف السلوك الحركي للسلاسل الزمنية الاقتصادية والمالية وكذلك في التنبؤ، إذ يتميز التنبؤ باستعمال نموذج (VAR)على ما في السلاسل الزمنية أحادية المتغير (Univar ate time series) ذلك لأن نماذج (VAR) تتكون من منظومة من المعادلات، وان كل معادلة هي عبارة عن متغير داخلي وعلاقته مع الارتدادات الزمنية للمتغير الداخلي فضلا عن بقية المتغيرات الخارجية (الارتدادات الزمنية للمتغيرات الداخلية) الأخرى في المنظومة، وتعالج منظومة المعادلات هذه بشكل متماثل، عليه

يمكن القول إن المنظومة هي صيغة مختزلة للشكل الهيكلي توضح العلاقات والتفاعلات بين المتغيرات عبر الزمن.
والجدول الآتي يوضح العلاقة بين المتغير التابع والمتمثل بمعدلات البطالة(UN) والمتغير المستقل المتمثل والانفاق الاستثماري(IE) وقد تم أعتماد فترتين للتأخرالزمني بالأعتماد على معيار اكايك(AIC) ومعيار شوارتز(SC) وكما موضح في الجدول ادناه:-

الجدول (4)
نتائج نموذج (VAR)

	UN	IE	CE	TR
UN(-1)	0.855338	-766.2318	-842.2438	-17.33696
	(0.23556)	(371.433)	(833.164)	(15.4050)
	[3.63109]	[-2.06291]	[-1.01090]	[-1.12541]
UN(-2)	-0.118184	533.5136	1030.004	7.543202
	(0.20960)	(330.494)	(741.333)	(13.7071)
	[-0.56386]	[1.61429]	[1.38939]	[0.55032]
IE(-1)	0.000223	-0.135838	0.756113	-0.044624
	(0.00026)	(0.40768)	(0.91446)	(0.01691)
	[0.86305]	[-0.33320]	[0.82684]	[-2.63921]
IE(-2)	0.000200	0.618858	0.333040	-0.013108
	(0.00025)	(0.39382)	(0.88339)	(0.01633)
	[0.79920]	[1.57141]	[0.37700]	[-0.80251]
CE(-1)	-0.000362	-0.102345	0.056278	0.017004
	(9.3E-05)	(0.14636)	(0.32830)	(0.00607)
	[-3.89590]	[-0.69927]	[0.17142]	[2.80129]
CE(-2)	-0.000118	-0.418912	0.240599	-0.011512
	(0.00013)	(0.20438)	(0.45844)	(0.00848)
	[-0.90734]	[-2.04970]	[0.52482]	[-1.35813]
TR(-1)	0.006509	28.17080	15.10805	1.112017
	(0.00328)	(5.16677)	(11.5896)	(0.21429)
	[1.98632]	[5.45230]	[1.30358]	[5.18933]
TR(-2)	0.007199	3.941160	0.200976	0.889694
	(0.00503)	(7.93404)	(17.7969)	(0.32906)
	[1.43075]	[0.49674]	[0.01129]	[2.70374]

C	5.121643	3712.396	-449.9232	126.8601
	(2.18853)	(3450.89)	(7740.73)	(143.124)
	[2.34022]	[1.07578]	[-0.05812]	[0.88636]
R-squared	0.874743	0.953646	0.937258	0.976934
Adj. R-squared	0.803167	0.927159	0.901405	0.963753
Sum sq. resids	79.77024	1.98E+08	9.98E+08	341163.0
S.E. equation	2.387022	3763.880	8442.790	156.1050
F-statistic	12.22124	36.00331	26.14200	74.11814
Log likelihood	-46.93763	-216.2903	-234.8711	-143.0887
Akaike AIC	4.864142	19.59046	21.20619	13.22511
Schwarz SC	5.308466	20.03478	21.65051	13.66943
Mean dependent	18.72217	8879.130	21479.70	618.8087
S.D. dependent	5.380314	13945.91	26888.06	819.9366
Determinant resid covariance (dof adj.)		6.95E+19		
Determinant resid covariance		9.54E+18		
Log likelihood		-633.1166		
Akaike information criterion		58.18406		
Schwarz criterion		59.96135		

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج(E-views)

الجدول (4) يشير الى أن وجود أثر للمتغير المستقل المتمثل بالانفاق الاستثماري(IE) على المتغير التابع والمتمثل بمعدل البطالة(UN) وفق طريقة الانحدار الذاتي(VAR) وكالآتي:-

التخلف الزمني الأول:- $IE_{(-1)}$ يتضح من خلال هذا النموذج انه توجد علاقة بين معدل البطالة للسنة الحالية وبين الانفاق الاستثماري(IE) لسنة سابقة ويمكن توضيحها بالمعادلة أدناه:-

$$UN=-0.135838+0.000223IE_{(-1)}+0.756113CE-0.044624TR$$

t=(-0.33320) (0.86305) (0.82684) (-2.63921)

R^2=0.95% $R^{\backslash 2}$=0.93% F=36.00331

من المعادلة نلاحظ أن معدل البطالة حقق نسبة انخفاض مقدارهـــــا (0.135838-) وحدة للسنة الحالية، كما و يرتبط الانفاق الاستثماري بعلاقة طردية مع (UN) للسنة الحالية، إذ إن زيادة الانفاق الاستثماري بمقدار وحدة واحدة لسنة سابقة ادى الى زيادة (UN) للسنة الحالية بمقدار(0.000223) وحدة، وهذا مخالف لمنطق النظرية الاقتصادية ويعود سبب ذلك الى الظروف التي مر بها البلد وماحدث من تحولات ادت الى توقف اغلب المصانع وتسريح الجيش الامر الذي ساعد في زيادة عدد العاطلين عن العمل، في حين يرتبط الانفاق الجاري(CE) بعلاقة طردية ايضاً مع معدل البطالة (UN) للسنة،إذ إن زيادة (CE) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة (UN) للسنة الحالية بمقدار(0.756113) وحدة، وهذا ايضاًمخالف لمنطق النظرية الاقتصادية.

إلاّ إن الايراد الضريبي(TR) يرتبط بعلاقة عكسية مع(UN) للسنة الحالية، إذ إن زيادة الايراد الضريبي لسنة سابقة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض(UN) للسنة الحالية بمقدار(0.044624-) وحدة، وهذا مطابق لمنطق النظرية الاقتصادية.

وبلغت القدرة التفسيرية للنموذج ككل (R^2) (0.95)% وهذا يعني ان (95)% من التغيرات التي تحصل بالمتغير التابع والمتمثل بمعدل البطالة تعود الى المتغيرات المستقلة والنسبة المتبقية (5) % تعود الى عوامل اخرى تدخل ضمن المتغير العشوائي، فيما بلغت قيمة($R^{\backslash 2}$) ما يقارب (0.93)%، كما بلغت قيمة (F) المحتسبة للنموذج (36.00331) وهي اكبر من القيمة الجدولية عند مستوى (1)% اذ إن القيمة الجدولية المناظرة لها هي (4.64)، مما يدل على معنوية النموذج الاجمالي، ويعني ذلك وجود علاقة قوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وهو معدل البطالة.

وتدّل قيم (t) المحتسبة بأن معلمة الحد الثابت والبالغة(0.33320-) وهي اقل من القيمة الجدولية عند جميع المستويات، في حين بلغت القيمة المحتسبة لمعلمة (IE) و(CE) حوالي (0.86305) و

(0.82684) وهما اعلى من القيمة الجدولية بمستوى معنوية25% والبالغة (0.684) %، في حين بلغت قيمة t المحتسبة لمعلمة الايراد الضريبي حوالي (2.63921-) وهي أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى (1) %، مما يدّل على معنوية هذه المعلمة.

<u>التخلف الزمني الثاني:</u>- $IE_{(-2)}$

تشير المعادلة الى وجود علاقة بين معدل البطالة(UN) للسنة الحالية الانفاق الجاري(IE) لسنتين سابقتين وكما يأتي: -

$UN= 0.618858+0.000200IE_{(-2)}+0.333040CE-.013108TR$

t= (1.57141) (0.79920) (0.37700) (-0.80251)

R^2=0.95% $R^{\backslash 2}$=0.93% F=36.00331

يتضح من نتائج المعادلة أن معدل البطالة (UN) قد حقق زيادة مقدارها (0.618858) وحدة للسنة الحالية، أما الانفاق الاستثماري (IE)فأنه يرتبط بعلاقة طردية مع معدل البطالة(UN) للسنة الحالية، إذأن زيادة الانفاق الاستثماري بمقدار وحدة واحدة لسنتين سابقتين ادى الى زيادة (UN) للسنة الحالية بمقدار(0.000200) وحدة، وهذا مخالف لمنطق النظرية الاقتصادية وتعود هذه الزيادة الى الانخفاض الذي حصل بالأنفاق الاستثماري بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة وتراجع اسعار النفط التي ادت الى توقف اغلب المشاريع الجاذبة للأيدي العاملة، في حين يرتبط الانفاق الجاري بعلاقة طردية مع(UN) للسنة الحالية، وهذا ايضاً مخالف لمنطق النظرية الاقتصادية.

أما الايراد الضريبي (TR) فأنه يرتبط بعلاقة عكسية مع(UN) للسنة الحالية، إذإن زيادة الايراد الضريبي (TR) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض UN للسنة الحالية بمقدار(0.013108-) وحدة على التوالي، وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، ويظهر قيم (t) المحتسبة لمعلمة الحد الثابت والبالغة (1.57141) وهي أكبر من القيمة الجدولية بمستوى معنوية (1)% والبالغة (2.479)% مما يدّل على معنوية هذه المعلمة، فيما كانت قيم(t) المحتسبة لمعلمة الانفاق الاستثماري(0.79920) وهي اكبر من القيمة الجدولية بمستوى معنوية 25% وهذا يدل على معنوية المعلمة عند هذا المستوى، وفيما يخص t المحتسبة لمعلمات الانفاق الجاري والايراد الضريبي

(0.37700) و(0.80251-) كلاهما اعلى من (t) الجدولية عند مستوى معنوية (25)% مما يدل على منوية هذه المعالم.

(الاستنتاجات)

يمكن تلخيص أهم ما توصل إليه الباحث من استنتاجات وكما يأتي:-

1- الاعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية في تغطية النفقات العامة تجعل البلد محكوماً باقتصادات الدول الرأسمالية المتقدمة.
2- انخفاض الايرادات الضريبية في العراق ودورها في تمويل الايرادات العامة وذلك لضعف مرونة الجهاز الضريبي وكثرة الاعفاءات والتهرب الضريبي والاعتماد على الضرائب غير المباشرة بشكل كبير التي تمتاز بعدم عدالتها لسهولة نقلها الى المستهلك النهائي.
3- تعد البطالة مؤشراً للحالة التي يمر بها الاقتصاد، وعلى الرغم من صعوبة تحديد مايظهره معدل البطالة، الا انه يظهر مجموعة مركبة من اختيارات الافراد.
4- من خلال الجانب التطبيقي تبين وجود علاقة باتجاه واحد بين السياسة المالية ومعدلات البطالة بمعنى ان السياسة المالية متمثلة بالنفقات والايرادات تمارس تأثيراً على معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي،إذ إن زيادة الانفاق الجاريCE لسنة سابقة او لسنتين بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض بمعدل البطالة UN بمقدار (0.000362-) و(0.000118-) على التوالي، أي أن العلاقة عكسية بين المتغيرين، وهذا يتفق مع منطق الفرضية التي تؤكد على أن العلاقة عكسية بينهما، وتعكس هذه العلاقة مدى تأثير الانفاق الجاري على معدلات البطالة.

(التوصيات)

1- العمل على توجيه الإنفاق الحكومي بشكل كفوء نحو مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية كقطاع الصحة والإسكان والخدمات العامة الأخرى، والعمل على استخدامه للتقليل من معدلات البطالة من خلال استخدام ادوات السياسة المالية الانفاقية والايرادية.
2- ضرورة تنويع مصادر الإيرادات العامة وعدم التركيز على مصدر واحد للإيرادات العامة كإيرادات النفط أو الاعتماد بشكل كبير على إيرادات الضرائب وهذا يستلزم من الحكومة تنويع سياساتها الايرادية من خلال تشجيع الاستثمار في القطاعات الاقتصادية

المختلفة وبناء وترميم الصناعات المحلية التي دمرت خلال الحرب وما بعدها والنهوض بالقطاع الزراعي الذي تخلف لمدة من الزمن.

3- التركيز على تبني سياسة تعليمية تعتمد النوعية وليس الكمية فقط، ولاسيما في المراحل العليا للدراسة والتأهيل، اخذة بنظر الاعتبار الظروف الحالية والمستقبلية لسوق العمل وحاجته.

(المصادر)

اولاً/الكتب

1. ابدجمان، مايكل، الاقتصاد الكلي (السياسة والنظرية)، السعودية – الرياض، دار المريخ للنشر، 1988.
2. الربيعي ،رجاء، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، بلا طبعة، عمان، دار أمنة للنشر والتوزيع، 2013.
3. العمري، هشام محمد صفوت ، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية، الجزء الاول، 1988.
4. ألنسور،أياد عبد ألفتاح، المفاهيم والنظم الاقتصادية ألحديثة (التحليل الاقتصادي ألكلي والجزئي)، الطبعة الاولى، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع،2013.
5. الوادي، محمود حسين، واخرون، الاقتصاد، الكلي الطبعة الاولى، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة 2009.
6. جوار تيني، جيمس، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي (الاختيار العام والخاص)، بلا طبعة المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر، 1988.
7. خلف، فليح حسن، المالية العامة، الطبعة الاولى، عمان – الأردن، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2008.
8. ساموبلسون، بول أ، ويليام . د نوردهاوس، ترجمة هشام عبد الله، الاقتصاد، الطبعة الخامسة عشر، عمان، الدار الاهلية للنشر والتوزيع، 2001.
9. عبد الهادي، سامر وأخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى،عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2013.
10. علي، عبد المنعم السيد، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والاسواق المالية، الطبعة الاولى، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004.

ثانياً/ الرسائل والاطاريح

1- السوداني، أسيل حسين كاظم عامر، دور الزكاة في التصدي لظاهرتي الفقر والبطالة في العراق (دراسة تحليلية مقارنة)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد كلية الادارة والاقتصاد، 2010.

2- الصليخي، محمد خيري داود خنجر، دور السياسة المالية في تحسين المناخ الاستثماري في القطاع السياحي في بلدان مختارة، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء كلية الادارة والاقتصاد ،2013.

3- الطائي، سوزان علي مرزة، القطاع الخاص ودورة في حل مشكلة البطالة في دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء كلية الادارة والاقتصاد،2014.

4- العسكري، عدنان ريسان حسين، البطالة في محافظة ذي قار (الواقع وفرص التشغيل)،اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القادسية كلية الادارة والاقتصاد ، 2014.

5- القريشي، محمد جاسم شهيد، أثر السياسة المالية في مؤشرات اداء سوق الاوراق المالية في العراق والامارات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بابل، كلية الادارة والاقتصاد، 2015.

6- الكرعاوي، حسين علي عبد، تحليا واقع السياسة الضريبية في العراق وسبل النهوض بها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الكوف، كلية الادارة والاقتصاد،2010.

7- خليل، اسامة اسماعيل، تقدير بعض متغيرات السياسة المالية في معدلات الفقر لعينة من البلدان النامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل كلية الادارة والاقتصاد، 2012.

8- مطر، فريق جياد، تأثير السياسة المالية على المتغيرات النقدية في العراق، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة كلية الادارة والاقتصاد، 2012.

9- ناصر، غدير عبد القادر، تقلبات أسعار النفط وأثرها على الموازنة العامة في العراق، دبلوم عالي، جامعة البصرة،2016.

ثالثاً/ الدوريات

1- الجنابي، نبيل مهدي ،نماذج السياسات النقدية والمالية مع تقدير معادلة(st.louis)، على الاقتصاد العراقي (2001-2003)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، السنة الثامنة، جامعة الكوفة، العدد 22

رابعاً / التقارير

1- البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للإحصاء والبحوث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2014.
2- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي العراقي، (2014).
3- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية، عدد خاص (2003).
4- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات سنوية (2003 – 2013).
5- صباح صابر محمد خوشناو، الموازنة العامة في العراق (دراسة تحليلية مع اشارة الى اقليم كردستان العراق)، محافظتا اربيل ودهوك للمدة (1988- 2007) مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية،2012 .
6- صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد2011
7- صندوق النقد العربي، نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية 2000- 2009، العدد 31 ،2011
8- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي, الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات, تقرير البنك المركزي العراقي لسنوات 2003-2004.
9- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الاولوية في العراق، 2013.
10- وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة، الحساب الختامي للسنوات(1978 –2002) وكذلك الحساب الختامي للسنوات (2008 – 2011).

خامساً / الانترنيت

11- http;//WWW tadawal Net /forum /archive / index nhn ?

سادساً / الكتب الانكليزية

12-Bach .GI .Making Monetary.&Fiscal Policy brooking(Washing.Dc.1971. P.50